

Distr.: General
12 October 2021
Arabic
Original: English

جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - مدَّد مجلس الأمن، بموجب قراره 2552 (2020)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة) حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وطلب إلى الأمين العام أن يقدّم إليه كل أربعة أشهر تقريراً عن تنفيذها. ويتضمن هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ التقرير السابق للأمين العام المؤرخ 16 حزيران/يونيه 2021 (S/2021/571)، وعن تعزيز البعثة الذي أذن به مجلس الأمن في قراره 2566 (2021).

ثانيا - الحالة السياسية

2 - أدى تشكيل الحكومة الجديدة إلى تولد بعض الزخم في العملية التي تفضي إلى تنظيم "حوار جمهوري". وأثناء المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، اعتُمدت خارطة طريق مشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ودعا المشاركون فيها إلى إجراء حوار شامل لدعم الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وحثوا الحكومة على إعلان وقف إطلاق النار. وظلت عملية السلام تتقدم بشكل تدريجي في سياق التوترات السياسية المستمرة والعمليات العسكرية المتواصلة التي ساهمت في تفاقم الأزمة الإنسانية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

التطورات السياسية

3 - شكَّل الرئيس فوستان - آركانج تواديرا حكومة جديدة في 23 حزيران/يونيه، وهي تتألف من 32 وزيراً، من بينهم 3 وزراء دولة و 28 وزيراً ووزير منتدب واحد، 20 منهم على الأقل هم أعضاء في حزب *حركة القلوب المؤتلِفة* الحاكم أو ممن لهم صلات وثيقة به. وكانت هناك سبع وزيرات في الحكومة، يمثلن نسبة 21,9 في المائة من مجموع الوزراء، وهي نسبة تفوق نسبة 14,7 في المائة المسجلة





في الحكومة الســابقة، ولكنها لا تزال دون حصــة 35 في المائة التي حددها قانون التكافؤ بين الجنســين. وينتمي ستة وزراء للجماعات المسلحة الموقِّعة على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة التي نبذت العنف، بينما كان اثنان منهم من المجتمع المدني واثنان من المرشحين الرئاسيين السابقين.

4 - وفي 30 حزيران/يونيه، شكَّل الرئيس تواديرا لجنة تنظيمية للحوار الجمهوري، نُصِّبت في 1 أيلول/سبتمبر. وقد انتقدت المعارضة السياسية والجماعات المسلحة وهيئات المجتمع المدني تشكيلة اللجنة نظرا للتمثيل الكبير للسلطات العمومية والمنتمين إلى الحزب الحاكم. وفي 22 تموز/يوليه، عدّل الرئيس تشكيلة اللجنة فزاد عدد أعضائها من 24 إلى 29، بينهم 3 نساء، مع تخصيص مقاعد إضافية للأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وظلت الجماعات المسلحة المنضوية ضمن *ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير* مستبعدة من اللجنة التنظيمية.

5 - وفي 29 حزيران/يونيه، أعلنت المحكمة الدستورية النتائج النهائية للانتخابات التشريعية التي جرت في 23 أيار/مايو. وأُجريت الانتخابات التشريعية المتبقية في سبع دوائر انتخابية في 25 تموز/يوليه وبلغت نسبة إقبال الناخبين 60 في المائة. وأعلنت المحكمة النتائج النهائية في 30 آب/أغسطس، واختتمت بذلك الدورة الانتخابية التشريعية التي جرت في جميع الدوائر، التي شهدت ملء جميع المقاعد الـ 140 التي تتألف منها الجمعية الوطنية، بما في ذلك 18 امرأة، مقابل 12 مقعداً في الهيئة التشريعية السابقة. وحصل حزب *حركة القلوب المؤتلِفة* الحاكم على أغلبية نسبية (41)، يليه المستقلون (35) وكثير منهم متحالفون مع حركة القلوب المؤتلِفة، وحزب *كوا نا كوا* (10) وممثلو 22 حزباً آخر (54). وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، افتتحت الجمعية الوطنية دورتها العادية الثانية للهيئة التشريعية السابعة.

6 - وفي 12 آب/أغسطس، ألغت المحكمة الدستورية الوضع البرلماني للعضو المنتخب عن حزب المعارضة 'طريق الأمل' والرئيس السابق للجمعية الوطنية، عبده كريم ميكاسوا، وأعلنت انتخاب غريمه إبراهيم ولد الحسين الغوني من حزب *حركة القلوب المؤتلِفة* الحاكم. وقضت المحكمة بأن ميكاساوا غير مؤهل للطعن في الانتخابات بسبب انخراطه في جماعة ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير كمتهم في الإشعار بالمقاضاة الصادر ضده في كانون الثاني/يناير 2021. وفي 15 آب/أغسطس، غادر ميكاسوا البلاد. وندد أعضاء في المعارضة السياسية بقرار المحكمة، زاعمين أن الحكومة كانت قد استخدمت المحكمة في محاولة لإسكات المعارضة السياسية. وفي 20 أيلول/سبتمبر، أصدر ديوان المحاسبة حكماً برفض الادعاءات الموجهة ضد ميكاسوا بتهمة الفساد، والتي شكلت الأساس لإقالته من رئاسة الجمعية الوطنية في أيلول/سبتمبر 2018.

7 - وفي 16 أيلول/سبتمبر، اجتمع رؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بمن فيهم الرئيس تواديرا، في لواندا في مؤتمر قمة مصغر بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. واعتمد رؤساء الدول والحكومات خارطة طريق مشتركة لتنشيط عملية السلام، تدعو على وجه الخصوص إلى إعلان وقف إطلاق النار من جانب الحكومة، وتعيد تأكيد المشاورات المستمرة التي يجريها رؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى مع قادة الجماعات المسلحة من أجل نبذ العنف التام.

تنفيذ الاتفاق السياسي

8 - ظل التقدم في تنفيذ الاتفاق السياسي محدوداً، حيث تركَّز الاهتمام على الاستعدادات للحوار الجمهوري ومبادرة المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى. وعينت الحكومة وزير دولة لشؤون التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن ورصد تنفيذ الاتفاق، وهي إحدى التوصيات الصادرة عن التقييم الذي أجرته الحكومة في شباط/فبراير للاتفاق السياسي. وعقدت اللجنة التنفيذية لرصد الاتفاق السياسي جلستها الحادية عشرة في 2 آب/أغسطس. وصادقت اللجنة خلال تلك الجلسة، وهي الجلسة الأولى التي عقدتها منذ 16 نيسان/أبريل، على التوصيات المنبثقة عن التقييم.

9 - وقد ضعُف ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب مصاعب مالية والعمليات العسكرية التي قامت بها القوات المسلحة الوطنية، وكذلك أفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن.

10 - ولا تزال الجماعة المسلحة *الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى* منقسمة داخلياً بشأن تنفيذ الاتفاق السياسي. ففي 11 أيلول/سبتمبر، أكد زعيم الجماعة، علي دراسا، التزامها بالاتفاق السياسي، وأعلن عزمه على الانسحاب من ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. وفي أعقاب هذا الإعلان، وجّه منسق فصيل الجماعة "المنشق"، "الجنرال" حمَدو تانغا، رسالة إلى وزير الدولة لشؤون التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن ورصد تنفيذ الاتفاق، أبلغه فيها بتشكيل فصيل الجماعة "المنشق" والمنفصل عن علي دراسا وطالب بدمج 300 من عناصر الجماعة "المنشقين" في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

11 - وفي الفترة من 27 إلى 29 أيلول/سبتمبر، نظمت جماعة سانت إيجيديو، وهي منظمة دينية دولية، اجتماعاً جمع بين الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني والطائفتين الدينيتين للمناقشة وتقديم توصيات للحوار الجمهوري. وأسفر الاجتماع عن "إعلان روما"، الذي يدعو إلى شمولية الحوار، وإعلان وقف إطلاق النار، وتهيئة الظروف المواتية لإجراء الحوار.

12 - وتواصلت الجهود لتفعيل الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة. وتم تحسين الظروف المعيشية لعناصر هذه الوحدات في معسكريْ بوار وباوا من خلال مشروع مموَّل من الاتحاد الأوروبي. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان هناك 269 عنصراً في بوار و 206 في باوا، من ضمنهم أعضاء سابقون في الجماعات المسلحة، وكذلك قوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي. واستمرت التحديات المتعلقة بتأخر الحكومة في دفع الرواتب وضعف القيادة والتحكم.

13 - وفي ما يخص الأحكام الاجتماعية - الاقتصادية التي نص عليها الاتفاق، واصلت اللجنة التنفيذية المشتركة للخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام تعزيز الروابط بين خطة التنمية الوطنية والاتفاق السياسي من خلال وضع نهج شامل من قبل وزارة التخطيط والاقتصاد، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والبنك الدولي لتعزيز أوجه التآزر، وتحديد المعايير لإعطاء الأولوية للتوزيع الاستراتيجي لثمار السلام والاستعداد له. وساعد برنامج KoBo Toolbox، الذي استُحدث بدعم من البنك الدولي وبدأ تشغيله بالكامل منذ نيسان/أبريل 2021، برصد آني لتنفيذ المشاريع المتعلقة بالخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، بما في ذلك جني ثمار السلام.

التحضير للانتخابات

14 - في 14 أيلول/سبتمبر، ترأس رئيس الوزراء اجتماع اللجنة الاستراتيجية بشأن الانتخابات. واعتُمد جدول زمني جديد للانتخابات البلدية والإقليمية وانتخابات مجلس الشيوخ، وهو الأول منذ عام 1988، حيث من المقرر إجراء الانتخابات المحلية في 11 أيلول/سبتمبر 2022. وكان من المقرر تسجيل الناخبين في الفترة من 2 كانون الثاني/يناير إلى 30 نيسان/أبريل 2022، وذلك لتمكين المشردين داخلياً واللاجئين العائدين والأشخاص الذين بلغوا السن القانونية الجدد من المشاركة فيها.

15 - وسيتطلب تنظيم الانتخابات المحلية تعبئة حوالي 10 ملايين دولار. وفي 2 أيلول/سبتمبر، أعلنت الحكومة أنها ستصرف 0,4 مليون دولار لعملية رسم الخرائط الانتخابية المقرر إنجازها في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2021. وتعهدت الحكومة بتزويد الهيئة الوطنية للانتخابات بمبلغ 2,7 مليون دولار من ميزانية الدولة لعام 2022. وكانت الجهود جارية مع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى لتعبئة الموارد المتبقية.

16 - وساعدت الجهود المشتركة التي بذلتها البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري لدعم مشاركة المرأة في جميع مراحل الانتخابات، كناخبات ومرشحات، على زيادة تمثيل المرأة في البرلمان الجديد. غير أن العملية الانتخابية أكدت أن بعض الحواجز الاجتماعية والثقافية ظلت تعرقل مشاركة المرأة مشاركة تامة ومتساوية ومؤثِّرة في الحياة السياسية، بما فيها التحيز الجنساني والافتقار إلى الإرادة السياسية وتدهور الحالة الأمنية.

الحوار والمصالحة على الصعيد المحلي

17 - في 16 تموز/يوليه، ترأست البعثة المتكاملة اجتماعاً تشاورياً مع أصحاب المصلحة لتقييم لجان السلام والمصالحة المحلية. وشكلت النساء 30 في المائة من أعضاء هذه اللجان بحلول نهاية حزيران/يونيه 2021، أي بزيادة من 21,4 في المائة في عام 2020. وإلى غاية 1 تشرين الأول/أكتوبر، أنشأت وزارة العمل الإنساني والمصالحة الوطنية 52 لجنة محلية للسلام والمصالحة، تلقت 14 منها دعما ماليا من البعثة المتكاملة.

18 - وواصلت البعثة المتكاملة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، دعم جهود منع نشوب النزاعات المحلية وحلها. ففي حزيران/يونيه، من خلال نظام لإدارة الترحال الرعوي الذي أُنشئ بالتعاون مع البعثة المتكاملة والمنظمة الدولية للهجرة، أبلغت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عن حدوث انخفاض بنسبة 19 في المائة في النزاعات بين المزارعين والرعاة مقارنة بالعام السابق، وتحسُّن بنسبة 30 في المائة في تصورات المجتمع لديناميات الترحال الرعوي، التي يُنظر إليها على أنها نتيجة مباشرة لزيادة الحوار بين المزارعين والرعاة.

19 - وفي أعقاب الهجمات التي شنها مقاتلو ائتلاف سيليكا السابق في 17 أيار/مايو في غريفاي بمقاطعة نانا - غريبيزي، في الفترة من 20 إلى 23 حزيران/يونيه، تم إيفاد فريق وساطة محلي إلى المنطقة بدعم من البعثة المتكاملة لمنع العنف القبلي بين قبيلتي باندا وماندجا. ونُفِّذت خطة عمل متكاملة لتعزيز التعايش السلمي بين القبائل من خلال الأموال البرنامجية للبعثة المتكاملة.

ثالثا - الحالة الأمنية

20 - ظلت الحالة الأمنية هشة، لا سيما في غرب البلد ووسطه. وواصلت قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن الهجمات ضد الجماعات المسلحة، التي هاجمت بدورها قوات الأمن الوطني والمدنيين، مما تسبب في نزوح عدد من السكان وحدوث توترات بين المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، حاولت بعض الجماعات المسلحة استعادة معاقلها السابقة في الشمال الغربي والجنوب الشرقي التي فُقدت خلال الهجوم العسكري، وارتكبت أثناء ذلك أعمال عنف ضد المدنيين. وانتهت حالة الطوارئ في 5 آب/أغسطس بعد أن ظلت سارية لمدة ستة أشهر.

21 - وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، سُجل وقوع 559 انتهاكاً أمنياً للاتفاق السياسي، وهو ما يمثل زيادة عن 495 انتهاكاً سجِّلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكان المدنيون هدفاً لـ 380 انتهاكاً، تلتها انتهاكات تتصل بالأنشطة العسكرية غير المشروعة (74 انتهاكاً)، والقيود المفروضة على الحركة (64 انتهاكاً)، وعرقلة مؤسسات الدولة أو المنظمات الإنسانية أو الأمم المتحدة (41 انتهاكاً). ويُزعم أن قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي ارتكبت معظم هذه الانتهاكات المبلّغ عنها (244 انتهاكاً)، مقابل 78 في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تليها حركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (110 انتهاكاً)، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (90 انتهاكاً)، وميليشيات "أنتي بالاكا" (49 انتهاكاً)، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (36 انتهاكاً)، وجماعة الثورة والعدالة - جناح سايو (3 انتهاكات).

22 - ومنذ شباط/فبراير، عززت قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن وجودها في اثنين من الممرات التجارية الرئيسية الثلاثة (الغرب والشمال) للسيطرة على طرق الهجرة خلال موسم الهجرة الرعوية في تشرين الأول/أكتوبر. بيد أن لها وجوداً محدوداً على الممر التجاري الشمالي الشرقي، مما سمح بتعزيز وجود العناصر المسلحة الأجنبية في المنطقة منذ آب/أغسطس.

23 - وفي الغرب، أدت المواجهات بين حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار وقوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن إلى وقوع اعتداءات على المدنيين ونزوح أعداد كبيرة من الناس. وحافظت الجماعة على معاقلها ووجودها المتنقل بالقرب من الحدود مع الكاميرون، باستخدام أسلوب الكر والفر لتجنب المواجهة، لا سيما في مقاطعات نانا - مامبيري ومامبيري وأوهام - بندي. وبدأت الجماعة في مهاجمة مواقع قوات الدفاع الوطني الموجودة غالباً في المناطق التي لم يكن أفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن موجودين فيها، كما هو الحال في مان بمقاطعة أوهام - بندي، وزُعم أنها زرعت عبوات ناسفة أسفرت عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين. وفي 25 آب/أغسطس، قتل راكبا دراجتين ناريتين في حادثين منفصلين بسبب انفجار عبوات ناسفة بالقرب من نُديم وبوارا. وواصلت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار أعمالها القتالية على طريق الإمداد الرئيسي من الكاميرون، وشمل ذلك الهجمات على القوافل التجارية التي ترافقها قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن، كما حدث في 1 أيلول/سبتمبر بالقرب من دوالا إيلفاج، بمقاطعة نانا - مامبيري.

24 - وأصبحت حركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أكثر نشاطا بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق، إذ أثّر موسم الأمطار على قدرة البعثة على التنقل، وكذلك على تنقل قوات

الدفاع الوطني وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن. وفي وسط البلد، استؤنف القتال بين حركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن في حزيران/يونيه في مقاطعتي كوتو السفلى وواكا. وفي 28 حزيران/يونيه، هاجم عدد يقدر بنحو 300 من مقاتلي حركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى موقع قوات الدفاع الوطني في ألينداو بمقاطعة كوتو السفلى، مما أدى إلى انسحاب قوات الدفاع الوطني من معسكرهم وتسبب في نزوح الناس. وانسحبت حركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى من قاعدتها في ألينداو في 29 حزيران/يونيه بعد تبادل لإطلاق النار مع قوات البعثة المتكاملة ووصول القوات المسلحة الوطنية وأفراد الأمن الآخرين في قت لاحق؛ ووردت أنباء عن مقتل ثلاثة من رجال الدرك ومدنيين اثنين خلال الاشتباكات.

25 - وفي شرق البلد، هاجمت في 26 حزيران/يونيه مجموعة من الأفراد المسلحين المجهولين مواقع متعددة في بلدة أوبو بمقاطعة مبومو العليا، من بينها موقع قوات الدرك ومعسكر قوات الدفاع الوطني وقاعدة البعثة المتكاملة. وأعقب ذلك تبادل مكثف لإطلاق النار مع عناصر مسلحة مجهولة الهوية أسفر عن مقتل طفل وجندي واحد من قوات الدفاع الوطني، وكذلك إصابة أحد جنود حفظ السلام.

26 - وفي حزيران/يونيه، أطلق وزير الداخلية والأمن العام مبادرتين تتعلقان بموضوعي ”الأمن للجميع“ و ”نزع السلاح الطوعي“، وذلك بهدف تحسين الحالة الأمنية في بانغي. ومع ذلك، ازداد مستوى انعدام الأمن في دائرتي بانغي الثالثة والخامسة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق؛ حيث ارتفع عدد حوادث التحرش بالسكان من 693 حادثة إلى 714.

27 - وفي 5 تموز/يوليه، في بريا بمقاطعة كوتو العليا، التمس قائد مفرزة محلية تابعة لقوات الدفاع الوطني اللجوء داخل قاعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. وطلبت قافلة من قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن تسليمه، وهددوا بدخول القاعدة بالقوة، وسدوا المدخل إليها وحاولوا تفتيش مركبات البعثة المتكاملة. وسلمت البعثة المتكاملة ذلك القائد إلى السلطات الوطنية بعد تلقي طلب رسمي من الحكومة.

28 - وفي 6 تموز/يوليه، عند نقطة غاروا - بولاي الحدودية بمقاطعة نانا - مامبيري، سلمت سلطات الكاميرون إلى الحكومة 61 جندياً من جمهورية أفريقيا الوسطى، أفادت التقارير أنهم فروا إلى الكاميرون خلال الأزمة الانتخابية. كما أعادت سلطات الكاميرون 52 بندقية هجومية من طراز AK-47 وأربع قنابل صاروخية وذخيرة أُخذت من أولئك الجنود.

رابعا - العمل على الصعيد الإقليمي

29 - عمل الرئيس تواديرا بنشاط مع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، من أجل حشد الدعم الإقليمي لعملية السلام وتعزيز سبل التعاون الثنائي بين البلدان المجاورة. ففي 12 تموز/يوليه، تحاور الرئيس تواديرا مع رئيس أنغولا، جواو لورينسو، في لواندا، وناقشا مسألة رفع حظر توريد الأسلحة. وفي 27 آب/أغسطس، وقّعت الحكومة العديد من اتفاقات التعاون مع رواندا في مجالات الزراعة والموارد الطبيعية والطاقة.

خامسا - الحالة الإنسانية

30 - ظلت أعمال العنف المسلح والنزاع والتشرد وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع وانتهاكات القانون الإنساني الدولي المتزايدة تؤثر سلباً على الحالة الإنسانية وإمكانية الوصول إلى السكان المحتاجين. وفي المجموع، كان 63 في المائة من السكان، أي نحو 3,1 ملايين نسمة، بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية، وكان 2,2 مليون شخص منهم في أمس الحاجة إلى ذلك.

31 - وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2021، سُجلت 342 حادثة أمنية ضد جهات فاعلة في العمل الإنساني، مقابل 304 حوادث في نفس الفترة من عام 2020. وقُتل ثلاثة عاملين في مجال المساعدة الإنسانية أثناء أدائهم لواجبهم، وقد قُتل أحدهم جراء انفجار عبوة ناسفة أثناء قيامه بمهمة ميدانية، وأصيب 23 آخرين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشكلت أعمال السطو والسرقة والتهديدات والاعتداءات 55 في المائة من الحوادث، في حين كانت نسبة 45 في المائة المتبقية عبارة عن حوادث عرقلة لإيصال المساعدات.

32 - وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، كانت قد حُشدت نسبة 60,4 في المائة لتمويل مبلغ 444,8 مليون دولار اللازم لتقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى 1,84 مليون شخص وفقاً لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021، مما ترك فارقاً في التمويل قدره 176,3 مليون دولار. وقدمت أوساط المساعدة الإنسانية مساعدات وخدمات متعددة القطاعات إلى 1,4 مليون شخص.

33 - ووفقا للبيانات التي قدمتها السلطات الوطنية، فمن بين أكثر من 000 65 شخص خضعوا للاختبار للكشف عن الإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) حتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، ثبتت إصابة 432 11 شخصاً، توفي منهم 100 شخص. ولم تعكس الأرقام الرسمية تماماً أثر الجائحة بسبب محدودية إمكانية إجراء الاختبار. وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، تم تلقيح أكثر من 492 140 من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى ضد كوفيد-19. وتستمر المرحلة الثانية من حملة التلقيح الحكومية، بدعم من وكالات الأمم المتحدة وشركائها، حيث استُلمت أكثر من 000 372 جرعة جديدة عبر مبادرة مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي وأنشطة التعاون الثنائي في شهر تموز/يوليه.

سادسا - حماية المدنيين

34 - استمر تفاقم المخاوف المتعلقة بالحماية بفعل العمليات العسكرية التي تقوم بها قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، بمساعدة من أفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن. وتصدت البعثة المتكاملة لمصاعب الحماية في جميع أنحاء البلاد من خلال تكثيف دورياتها والدخول في حوار مع الحكومة. وعملا بالقرار 2566 (2021)، واصلت البعثة المتكاملة تعديل وجودها في البؤر الساخنة الرئيسية وفي الوقت ذاته تعزيز قدرتها على الرد بحزم من أجل حماية المدنيين.

35 - ففي الفترة من 20 إلى 26 آب/أغسطس، نشرت البعثة المتكاملة فريق مشتركاً للحماية في ألينداو، بمقاطعة كوتو السفلى، لتقييم آليات الإنذار المبكر التابعة للبعثة، والعمل من أصحاب المصلحة المحليين، وتحديد سبل تحسين التنسيق بين البعثة والقوات الوطنية وقوات الأمن. وبفضل نشر أفراد إضافيين في وحدة الشرطة المشكلة التابعة للبعثة المتكاملة في كاغا - باندورو عملا بالقرار 2566 (2021)، عززت البعثة وجودها في باتانغافو لحماية المدنيين في مخيمات النازحين.

36 - وعززت البعثة المتكاملة فعالية شـــبكات تنبيه المجتمعات المحلية، حيث نظمت 71 دورة تدريبية لتجديد المعلومات لفائدة 886 1 متطوعاً، من بينهم 834 امرأة. وبحلول نهاية حزيران/يونيه 2021، كان عدد شبكات الإنذار المحلية، التي تضم ما لا يقل عن 30 في المائة من النساء، قد زاد بنسبة 6 في المائة منذ حزيران/يونيه 2020. وكان تنشيط هذه الشبكات إلى جانب الإجراءات الوقائية الاستباقية التي اتخذتها القوة أمراً بالغ الأهمية لقدرة البعثة على التخفيف من الأخطار التي تهدد الحماية.

سابعا - بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

37 - إلى غاية 1 تشـــرين الأول/أكتوبر، كان 134 من أصـــل 174 مســـؤولا محلياً (محافظون ونواب محافظين وأمناء عامون للمقاطعات وأمناء عامون للمقاطعات الفرعية) موجودين خارج العاصمة، وهم يمثلون 77 في المائة من جميع الموظفين المحليين المعينين. واســـتمر انتشـــار الموظفين المحليين المعينين في الارتفاع. وظل غياب تدابير حكومية للحفاظ على وجودهم في المناطق يشكل سبباً في استمرار التغيب عن العمل. وعمل مكتب رئيس الوزراء بدعم من البعثة المتكاملة على إنشـــاء آلية محاســـبة من أجل معالجة التغيب عن العمل، مع التركيز بشكل خاص على إعادة بسط نظام القضاء.

إصلاح قطاع الأمن

38 - في 18 آب/أغســطس، أقرت اللجنة الاســتراتيجية للتســريح ونزع الســلاح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإصـــلاح قطاع الأمن والمصـــالحة الوطنية، التي يرأســـها رئيس الدولة، توصـــيات اســـتعراض اســـتراتيجية إصـــلاح قطاع الأمن الوطني للتركيز على الحوكمة والرقابة الديمقراطية وتنســـيق قطاع الأمن. ووافقت اللجنة أيضاً على وضع خارطة طريق جديدة لإصلاح قطاع الأمن الوطني بحلول نهاية عام 2021، بما في ذلك تحديث ســياســة الأمن الوطني وتنقيح اســتراتيجية إصــلاح قطاع الأمن الوطني بحلول كانون الثاني/يناير 2022.

39 - وفي 23 و 24 أيلول/ســـبتمبر، نظمت الســـلطات الوطنية، بدعم من البعثة المتكاملة، لأول مرة معتكفاً مع المفتشـــيات المركزية والعامة للمياه والغابات، والجمارك، والشـــرطة الوطنية، والدرك الوطني، والدفاع، والعدل، وكذلك هيئات الرقابة الوطنية الرئيســـية. وكان الغرض من الاجتماع هو تبيُّن ســـبل تحسين حوكمة قطاع الأمن.

القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الداخلي الوطني

40 - حتى 1 تشـرين الأول/أكتوبر، نُشـر 199 6 من أفراد قوات الأمن الداخلي، من بينهم 902 2 من ضباط الشرطة (779 شرطية) و 297 3 دركياً (515 دركية)، في جميع أنحاء البلاد باستثناء كوتو السفلى بسبب مصاعب في الوصول إليها. ودعمت البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدريب 203 من أفراد الشـــرطة والدرك (42 امرأة) على أعمال الخفارة المجتمعية و 72 من الشـــرطة والدرك (17 امرأة) بوصـــفهم ضـــباط معتمدين للشـــرطة القضـــائية. وفي 25 و 31 آب/أغســـطس، تخرّج 657 شـــرطياً (187 شرطية) و 651 دركياً (165 دركية) كل من الأكاديمية الخاصة به.

41 - وحتى 1 تشـــرين الأول/أكتوبر، أكملت بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي تدريب وتعليم 2 965 طالباً، من بينهم 1 635 مجنداً جديداً. وركزت الجهود الرئيســـية على *كتيبة المشـــاة الإقليمية 7 وكتيبة القوات* الخاصة اللتين أنشئتا حديثاً.

42 - وقامت البعثة المتكاملة بثماني زيارات مع الســـلطات الوطنية لضـــمان الجودة في مرافق تخزين الأسـلحة والذخائر في بانغي. وحتى 1 تشـرين الأول/أكتوبر، نظمت البعثة تدريباً للتوعية بالذخائر المتفجرة لفائدة 389 من أفراد الأمم المتحدة وأوسـاط المسـاعدة الإنسـانية، ودورات للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة لفائدة 1 437 من السكان، من بينهم 523 امرأة و 726 طفلاً، في بوار وبوالي.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن

43 - اسـتأنفت السـلطات الوطنية المناقشـات الاسـتراتيجية بشـأن التسـريح ونزع السـلاح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، بما في ذلك عقد اجتماع لجنة المراقبة الاســـتشـــارية في 12 آب/أغســـطس بشـــأن هذا الموضوع. وخلال اجتماع يوم 18 آب/أغسطس للجنة الاستراتيجية للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإصـــلاح قطاع الأمن والمصـــالحة الوطنية، قال الرئيس تواديرا إن عناصـــر الجماعات المســـلحة التي انفصـــلت رســـمياً عن ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير ســـتكون مؤهلة للالتحاق بالبرنامج الوطني.

44 - وكجزء من الفريق العامل الذي أنشـأه وزير الدولة لشـؤون التسـريح ونزع السـلاح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن ورصـــد تنفيذ الاتفاق، دعمت البعثة المتكاملة إجراء عملية مســـح لتحديث المعلومات المتعلقة بالجماعات المسلحة النشطة في البلد وتيسير التخطيط لأنشطة التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج المقبلة. وفي الفترة من 23 إلى 25 أيلول/ســـبتمبر، قام البرنامج الوطني للتســـريح ونزع الســـلاح وإعادة الإدماج، بدعم من البعثة المتكاملة في بانغي، بنزع ســـلاح 50 مقاتلاً وتســـريحهم، من بينهم 6 نســـاء، في بانغي.

45 - واســـتمرت أنشـــطة الحد من العنف المجتمعي في جميع أنحاء البلد للتخفيف من مخاطر تجنيد الشباب في صفوف الجماعات المسلحة والمساهمة في جهود المصالحة والتماسك المحلية. وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، سـجِّل ما مجموعه 3 872 مسـتفيداً (من بينهم 1 551 امرأة)، وجُمعت 1 393 قطعة سـلاح حرفي و 63 قطعة ســـلاح حربي و 143 طلقة ذخيرة و 20 من أصـــناف الذخيرة غير المنفجرة. وفي حي PK5 في بانغي، أُنجز مشروع الحد من العنف المجتمعي للفترة 2020-2021 قبل نهاية حزيران/يونيه، بعد أن استفاد منه 1 100 شخص، معظمهم من الأفراد السابقين في جماعات نصَّبت نفسها للدفاع عن النفس.

العدالة وسيادة القانون

46 - ارتفع عدد المحاكم الابتدائية ومحاكم الاســـتئناف العاملة في البلد من 57 إلى 67 في المائة منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ودعمت البعثة المتكاملة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جهود التوعية التي تبذلها المدرســـة الوطنية للإدارة والقضـــاء لتعيين 100 موظف قضـــائي جديد. وركزت جهود التوعية هذه على تشجيع مشاركة المرشحين من خارج بانغي، ولا سيما النساء، في عملية الاختيار.

47 - وفي الفترة من 26 إلى 30 تموز/يوليه، عقدت محكمة بانغي العسكرية جلستها الثانية. وقد نظرت في 14 قضية، قضت فيها بتبرئة ستة متهمين وإدانة 20 متهماً بارتكاب انتهاكات لقانون القضاء العسكري

فحكمت عليهم بعقوبة تقل عن 10 سنوات. وفي الفترة من 22 أيلول/سبتمبر إلى 1 تشرين الأول/أكتوبر، عقدت المحكمة العسكرية أول جلسة جنائية لها في بانغي. وأدين سبعة متهمين بارتكاب انتهاكات لقانون القضاء العسكري وحُكم عليهم بعقوبة تزيد على 10 سنوات، بيد أن ثلاثة متهمين خُفِّفت عقوبتهم لتتراوح مدتها بين ثلاث وخمس سنوات بسبب ظروف مخفِّفة.

48 - وفي الفترة ما بين 1 حزيران/يونيه و 1 تشرين الأول/أكتوبر، سلَّمت البعثة المتكاملة السلطات الوطنية في بانغي 36 فرداً كان قد ألقي القبض عليهم، في إطار تدابير منها التدابير المؤقتة العاجلة، للاشتباه في ارتكابهم جرائم عدة. وظل ما مجموعه 28 تحقيقاً في هجمات شُنت ضد جنود حفظ السلام جارية.

49 - وفي الفترة ما بين 1 حزيران/يونيه و 1 تشرين الأول/أكتوبر، افتُتحت 10 سجون من بين 13 سجناً في البلد، وأغلقت السجون الثلاثة المتبقية بسبب الحالة الأمنية السائدة في تلك المناطق. وفي 30 حزيران/يونيه، تخرج 146 مجنداً من المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء كموظفين مدنيين في السجون. وكان لا يزال يتعين على السلطات الوطنية إلحاقهم بالخدمة العمومية من أجل تعزيز قدرات المؤسسات الإصلاحية الوطنية وتحسين أمن السجون. وفي 27 آب/أغسطس، أكمل 150 متدرباً جديداً في السجون المدنية تدريبهم الأولي.

50 - وفتح مكتب المدعي الخاص للمحكمة الجنائية الخاصة ثلاثة تحقيقات أولية إضافية. وفي 25 آب/أغسطس، عيَّن الرئيس تواديرا قاضيين من دائرة الاستئناف الدولية في المحكمة. وفي 10 أيلول/سبتمبر، عقدت المحكمة الجنائية الخاصة جلستها الأولى للاستماع إلى قائد ميليشيات "أنتي بالاكا"، أوجين باريه نغايكوسيه، واتهمته بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في بوسِمبِليه من عام 2009 إلى عام 2010. وقد أودع الحبس الاحتياطي في 22 أيلول/سبتمبر. واسمُه مُدرج في قائمة مجلس الأمن للجزاءات المفروضة على الأفراد، وقد اعتقلته قوات الدرك يوم 4 أيلول/سبتمبر في بانغي.

ثامنا - حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب

51 - في الفترة من 1 حزيران/يونيه إلى 1 تشرين الأول/أكتوبر، وثَّقت البعثة المتكاملة وقوع 409 من الحوادث المزعومة والمؤكدة التي تنطوي على انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني أضرت بـ 938 ضحية (511 رجلا و 174 مدنيا و 87 امرأة و 34 فتاة و 71 مجموعة من الضحايا المستهدفين بسبب انتمائهم و 47 صبيا و 14 طفلا مجهول الهوية) وتسببت في وفاة 228 مدنيا بسبب النزاع. و يمثل ذلك زيادة بنسبة 18,89 في المائة في عدد الحوادث وبنسبة 49,36 في المائة في عدد الضحايا منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشملت أخطر الانتهاكات التي وثقتها البعثة عمليات القتل خارج نطاق القضاء في منطقة بوسانغوا، بمقاطعة أوهام، ويُزعم أن أفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن قاموا بهذه العمليات. وفي بامباري، بمقاطعة أواكا، تضررت بشكل غير متناسب الأقليات الدينية والإثنية، مثل المسلمين والشعب الفولاني، فضلا عن المجتمعات المحلية الضعيفة، مثل المشردين داخليا، من الاعتقالات التي تستهدف شخصيات محددة والتي قام بها كل من قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن بزعم التعاون مع الجماعات المسلحة. وفي آب/أغسطس، ألقت قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن القبض على ما لا يقل عن 17 من أفراد الطائفة المسلمة وقبيلة الفولاني، بزعم

تعاونهم مع جماعات مسلحة في مقاطعات كوتو العليا ومامبيري – كادي ومبومو ونانا – مامبيري وأوهام – بندي، ونقلتهم إلى بانغي حيث يوجدون حاليا رهن الاحتجاز.

52 – ويُزعَم أن الجماعات المسلحة الرئيسية الموقعة على الاتفاق السياسي ارتكبت نسبة 42,54 في المائة من تجاوزات حقوق الإنسان الموثقة، بما فيها قتل المدنيين. فقد ضلعت تلك الجماعات في 174 حادثا أضرت بـ 418 ضحية (51,55 في المائة من النساء)، منها 146 حادثا على الأقل أضرت بـ 377 ضحية نُسبت إلى جماعات مسلحة.

53 – ووثّقت البعثة حدوث 233 انتهاكا وتجاوزا لحقوق الإنسان، يُزعم أنها ارتُكبت على يد القوات الوطنية وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن وأضرت بـ 518 ضحية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 66,42 في المائة و 108,03 في المائة، على التوالي، مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكان أفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن مسؤولين، حسب ما زُعم، عن حدوث 78 انتهاكا لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أضرت بـ 229 ضحية.

54 – وأسفرت الاشتباكات بين الجماعات المسلحة وقوات الدفاع الوطني، بمساعدة أفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن، عن قتل 176 مدنيا مقارنة بـ 82 حالة في الفترة السابقة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 46,59 في المائة. وكشفت التحقيقات التي أجرتها البعثة المتكاملة أن معظم حالات قتل المدنيين نتجت عن استخدام القوة بشكل عشوائي وغير متناسب ومفرط من جانب قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن.

55 – وظلت ظروف الاحتجاز سيئة للغاية، ولا سيما في معسكرات قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن. ووثقت البعثة حالات احتُجز فيها معتقلون في حفرة بصفة مؤقتة إلى حين نقلهم إلى مراكز الاحتجاز في بانغي.

56 – وفي 4 آب/أغسطس، نشرت البعثة المتكاملة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريرا مشتركا عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالانتخابات الرئاسية والتشريعية. وقدم التقرير، الذي يغطي الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، تفاصيل تكميلية عن 526 تجاوزا وانتهاكا لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني حدثت فأضرت بما لا يقل عن 221 1 ضحية في جميع أنحاء البلد، من بينهم 144 مدنيا (16 امرأة). وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن وزير العدل أن لجنة التحقيق الخاصة المنشأة في 4 أيار/مايو للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن الوطني وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن قد قدمت تقريرها إلى الحكومة. وعلاوة على ذلك، أنشأ الوزير في 2 أيلول/سبتمبر منتدى لتبادل المعلومات للعمل مع البعثة بشأن منع حالات انتهاك حقوق الإنسان والتصدي لها. ووسط تزايد الشواغل بشأن استخدام المرتزقة في البلد، أشارت الحكومة إلى أنها تعتزم التصديق على الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم وغير ذلك من الصكوك ذات الصلة.

57 – وواصلت البعثة المتكاملة تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها. وفي ضوء أنباء أفادت بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان على يد عناصر من قوات الأمن الوطنية، اتخذت البعثة تدابير لزيادة تخفيف المخاطر، بما فيها تعليق تزويد قوات الأمن الوطنية بالوقود مؤقتا في 22 حزيران/يونيه، ردا على الانتهاكات التي ارتكبتها تلك القوات.

العدالة الانتقالية

58 - في 2 تموز/يوليه، أدى الأعضاء الأحد عشر في لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، ومنهم 5 نساء، اليمين أمام السلطات الوطنية. وفي 16 تموز/يوليه، انتُخب أعضاء تلك الهيئة رئيستها ونائبان مساعدان لها. وقدم البرنامج الإنمائي والبعثة المتكاملة الدعم للجنة بتنظيم سلسلة من المعتكفات التخطيطية والتدريبية الاستراتيجية في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، كما زودا أولئك المفوضين بالمعدات.

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

59 - في الفترة بين 1 حزيران/يونيه إلى 1 تشرين الأول/أكتوبر، تلقت البعثة المتكاملة ادعاءات بوقوع 118 حادثة عنف جنسي متصل بالنزاع، معظمها حالات اغتصاب، ضد ما لا يقل عن 154 ضحية (87 امرأة و 67 فتاة). وفي حين تم التحقق من 15 حادثا، فإن الحالة الأمنية الصعبة وعدم الوصول إلى المواقع النائية لا يزالان يشكلان عقبات أمام إجراء تحقيقات شاملة. ويُزعم أن أفراد الجماعات المسلحة مسؤولون عن 94 حادثا؛ ونسبت 7 حوادث إلى قوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي؛ ونُسبت 9 حوادث إلى أفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن.

60 - وواصلت البعثة المتكاملة دعم الشبكة الوطنية غير الرسمية لحماية ضحايا العنف الجنسي وشهوده في المقاطعات. وفي بانغي، قدمت البعثة المتكاملة الدعم لمنزل آمن تديره منظمة وطنية غير حكومية تتيح الحماية المؤقتة لضحايا العنف الجنسي. وأنشأت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في تموز/يوليه فريقا عاملا متكاملا يعتمد نهجا يركز على الناجين والضحايا بغية مدِّهم بالمساعدة في مجالات الصحة، والعدالة، والدعم النفسي - الاجتماعي، والاجتماعي - الاقتصادي.

الأطفال والنزاع المسلح

61 - في الفترة بين 1 حزيران/يونيه و 1 تشرين الأول/أكتوبر، تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من ارتكاب 282 انتهاكا جسيما لحقوق الطفل ضد 241 طفلا (80 فتاة و 161 فتى). وارتكب هذه الانتهاكات والتجاوزات الجماعات المسلحة (207 انتهاكات)، وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن (24 انتهاكا)، وقوات الدفاع الوطني (19 انتهاكا)، وقوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن بشكل مشترك (13 انتهاكا)، وأفراد مسلحون مجهولو الهوية (19 انتهاكا). وشملت هذه الانتهاكات والتجاوزات العنف الجنسي (52 انتهاكا) والقتل والتشويه (24 انتهاكا) والاعتداءات على المدارس (6 انتهاكات) والاعتداءات على المستشفيات (7 انتهاكات). واستُخدمت مؤخرا 10 مدارس لأغراض عسكرية.

62 - وأسفر الحوار مع الجماعات المسلحة عن انفصال 131 طفلا (116 فتى و 15 فتاة) عن الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (89) والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (42) في مقاطعة كوتو العليا، وانفصال 3 أطفال (فتى واحد وفتاتان) عن الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى في مقاطعة فاكاغا.

تاسعا - الحالة الاقتصادية

63 - توقع البنك الدولي، في تقريره عن المستجدات الاقتصادية لجمهورية أفريقيا الوسطى الصادر في 4 آب/أغسطس، أن يدخل البلد مرحلة ركود اقتصادي في عام 2021، مع توقع معدل نمو سلبي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة سلبية تبلغ 0,6 في المائة، وذلك بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 وبسبب الحالة الأمنية. وأشار التقرير كذلك إلى أنه من المتوقع أن يعيش 3,4 ملايين مواطن في جمهورية أفريقيا الوسطى في فقر مدقع في الفترة 2021-2024 بسبب تقلب الحالة الأمنية وانعدام الأمن الغذائي ومحدودية فرص الحصول على الخدمات العامة الأساسية. وتوقع قانون المالية المنقَّح لعام 2021 انخفاضا بنسبة 9,1 في المائة في إجمالي موارد الدولة، بما في ذلك انخفاض بنسبة 60,5 في المائة في دعم الميزانية الخارجية. وكان من المتوقع أن يزداد الوضع المالي تدهورا من جراء تعليق دعم الميزانية الثنائي بأكثر من 10 ملايين يورو. وقد وضع صندوق النقد الدولي برنامجا لمدة سبعة أشهر يتابعه خبراء الصندوق لمواجهة التحديات الاجتماعية - الاقتصادية والمساهمة في استئناف تسهيلات الائتمان الممدَّدة في عام 2022.

64 - وعقدت الجمعية الوطنية دورة استثنائية في الفترة من 12 إلى 26 آب/أغسطس، اعتمدت خلالها برنامج الحكومة والميزانية المنقحة لعام 2021. وينبني البرنامج على ركائز ثلاث هي: تعزيز مجتمع شامل للجميع، وبناء اقتصاد منفتح وتنافسي، وتحسين الخدمات العامة والتنمية الاجتماعية. وقد أثر إغلاق ممر دوالا - بانغي تأثيرا كبيرا على الإيرادات الضريبية، مما أدى إلى عجز قدره 8,8 ملايين دولار في الإيرادات المتوقعة مع احتمال وقوع أزمة سيولة.

عاشرا - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

العنصر العسكري

65 - حتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، كان قوام العنصر العسكري المنشور للبعثة المتكاملة 711 11 فردا (5,73 في المائة من النساء)، من أصل القوام المأذون به البالغ 400 14 فرد، من بينهم 355 من ضباط الأركان (74 ضابطة أركان) و 147 مراقبا عسكريا (41 مراقبة عسكرية).

66 - وعملا بالقرار 2566 (2021)، الذي أذن فيه مجلس الأمن بزيادة عدد الأفراد العسكريين بما يصل إلى 750 2 فردا، نُشر ما مجموعه 413 جنديا بحلول 1 تشرين الأول/أكتوبر، بما يشمل تحديدا: (أ) فرقة متقدمة (300 فرد) من كتيبة مشاة، و 63 جنديا لسرية هندسية، و 15 من أفراد الشرطة العسكرية للقوة؛ (ب) 52 من ضباط الأركان.

67 - ويجري التخطيط والتحضير للمرحلة الثانية من التعزيزات، بما يشمل تحديدا: (أ) ما تبقى من كتيبة المشاة (450 فردا) لتأمين طريق الإمداد الرئيسي؛ (ب) ثلاث فرق للرد السريع (540 فردا) في بانغاسو وبوار ونديلي؛ (ج) سرية مشاة إضافية (150 فردا) في كارنو وكتيبة مشاة مزودة بآليات خفيفة في مبيكي (450 فردا)؛ (د) قدرات هندسية إضافية (250 فردا) وقدرات طبية (وحدة طبية من المستوى الثاني)؛ (هـ) 48 من ضباط الأركان. وفي المجموع، من المتوقع أن تُنشر في الميدان 75 في المائة من التعزيزات العسكرية قبل متم العام.

68 - ولا يتوافر حاليا في نظام تأهب قدرات حفظ السلام عتاد جوي لشن ضربات جو - أرض ومركبات متنقلة مسيرة لتعزيز العمليات والقدرة في مجال الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع. وستستمر جهود تشكيل القوات، مع إبقاء الاحتياجات المستمرة المتعلقة بنشر ذلك العتاد قيد الاستعراض، وذلك في ضوء الوضع الأمني في البلد وتنفيذ المهام ذات الأولوية التي كُلفت بها البعثة المتكاملة.

69 - وستكيف القوة تنظيم صفوفها لتحسين الاتساق مع خطة الدفاع الوطني والتعامل مع الديناميات الأمنية في البلد على نحو أفضل. وستزيد القوة وجودها في المناطق الحرجة الرئيسية أو حولها أو بالقرب منها، لكنها ستحافظ على قدرتها على الوصول بسرعة إلى المناطق النائية بقدرة كافية على المناورة من خلال خيارات شتى تتيحها قدراتها الجوية والأرضية.

عنصر الشرطة

70 - حتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، بلغ قوام عنصر الشرطة في البعثة المتكاملة 263 2 فردا (13,65 في المائة منهم نساء)، من مجموع القوام المأذون به البالغ 020 3 فردا، بما يشمل 466 من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات (منهم 112 امرأة) و 797 1 فردا (منهم 197 امرأة) في 11 وحدة من وحدات الشرطة المشكلة ووحدة واحدة لدعم الشرطة.

71 - وعملا بالقرار 2566 (2021)، نُفذت المرحلة الأولى من الزيادة المأذون بها وهي 940 من أفراد الشرطة. فقد نُشر حتى الآن ما مجموعه 129 فردا من أفرد الشرطة، وذلك عل النحو التالي: (أ) 120 فردا إضافيا لثلاث وحدات شرطة مشكلة منتشرة في بامباري، وبوار، وكاغا باندورو؛ (ب) 70 فردا من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات والمنتشرين في كل أنحاء البلد. ويُتوخى في المرحلة الثانية نشر الأفراد بحلول نهاية العام، وذلك على النحو التالي: (أ) 40 فردا لتعزيز كل واحدة من وحدات الشرطة المشكلة في بوار، وبيربيراتي، وبريا؛ (ب) 3 وحدات شرطة مشكلة (540 فردا) في بانغاسو، وباتانغافو، ونديلي؛ (ج) 71 فردا من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات، يُنشرون في جميع أنحاء البلد.

72 - وستوسع القدرات الإضافية نطاق وجود عنصر الشرطة ليشمل باتانغافو، ومبايكي، وموبايي، ونولا، وسيبوت. وبفضل نشر وحدات الشرطة المشكلة الجديدة في بانغاسو وباتانغافو ونديلي وتعزيز الوحدات الموجودة فعلا في المناطق، سيتمكن عنصر الشرطة من تعديل تنظيم صفوفه بالتنسيق مع قوة البعثة المتكاملة وغيرها من العناصر لتحسين الإنذار المبكر وتنفيذ الولاية.

الموظفون المدنيون

73 - حتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، كان يعمل في البعثة المتكاملة 480 1 موظفا مدنيا (26 في المائة منهم موظفات)، من بينهم 265 من متطوعي الأمم المتحدة و 110 من موظفي المؤسسات الإصلاحية المقدَّمين من الحكومات. ويمثل ذلك 90 في المائة من الوظائف المعتمدة البالغ عددها 648 1 وظيفة.

اتفاق مركز القوات

74 - وفي الفترة من 1 حزيران/يونيه إلى 1 تشرين الأول/أكتوبر، سجلت البعثة 41 انتهاكا لاتفاق مركز القوات بين الأمم المتحدة والحكومة، شارك فيها أفراد من قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن. واستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير تسجيل انتهاكات خطيرة،

بما في ذلك عرقلة حرية تنقل دوريات البعثة المتكاملة، واعتقال أو احتجاز موظفين، وتهديد أفراد الأمم المتحدة، ومحاولات تفتيش مركبات البعثة المتكاملة وأماكن إقامة موظفي الأمم المتحدة. وقد أحالت البعثة هذه الانتهاكات إلى الرئيس تواديرا وكبار المسؤولين الحكوميين، وواصلت جهود الدعوة والتواصل مع الحكومة. وفي 12 آب/أغسطس، وجهت البعثة رسالة إلى رئيس الوزراء بشأن 52 حادثا وقعت بين شباط/فبراير و 6 آب/أغسطس 2021، فضلا عن 4 حالات سُجلت من قبل ولكن لم تحل بعد. واستؤنفت، اعتبارا من 25 آب/أغسطس، الاجتماعات بشأن اتفاق مركز القوات بين الحكومة والبعثة، وذلك بقيادة الحكومة.

سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة

75 - في الفترة من 1 حزيران/يونيه إلى 1 تشرين الأول/أكتوبر، سُجل 181 حادثا أمنيا أُصيب فيها أفراد من الأمم المتحدة. فقد توفي أربعة أفراد: اثنان منهم بسبب المرض، وواحد بسبب هجوم مسلح على مكان إقامته، وواحد في حادث من حوادث المرور. ووقعت 51 حادثة مرور على الطرق حيث أصيب 9 أفراد بجروح؛ و 7 هجمات عدائية؛ و 18 حالة مضايقة على الطرق من قبل قوات الدفاع الوطني؛ و 9 حالات احتجاز من قبل قوات الأمن الداخلي، شملت الاحتجاز المؤقت لبعض أفراد الأمم المتحدة المحتجزين من قبل أفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن. وقامت قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي بتفتيش أماكن إقامة أربعة أفراد في بانغي وفرد واحد في بوسانغوا فيما يتصل بحالة الطوارئ، ودون إخطار مسبق للبعثة. وكانت هناك 11 حالة إجلاء طبي لأفراد الأمم المتحدة. واستمر تقييد تنقل أفراد البعثة المتكاملة بسبب المخاطر الأمنية، بما في ذلك ما يتعلق بزيادة التهديدات بالذخائر المتفجرة وتدابير الوقاية من كوفيد-19.

76 - واستمرت حملات التضليل الإعلامي المنسقة على وسائط التواصل الاجتماعي ضد الأمم المتحدة والبعثة المتكاملة وأعضاء المجتمع الدولي والمجتمع المدني، وواصلت المعارضة نشر خطاب الكراهية والتحريض على العنف، في معظم الأحيان باستخدام منصات خاصة بالحزب الحاكم وأفراد مؤيدين له. واستهدفت الوحدات العسكرية التابعة للبعثة من البلدان ذات الأغلبية المسلمة بشكل خاص بحملات التضليل والتحريض، بما في ذلك الادعاءات بالتواطؤ مع الجماعات المسلحة.

77 - وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، سجلت البعثة المتكاملة 858 حالة مؤكدة من حالات الإصابة بكوفيد-19، و 823 حالة تماثل أصحابها للشفاء، و 39 عملية إجلاء، و 9 حالات وفاة منذ بدء تفشي الجائحة. وسجلت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ما مجموعه 187 حالة مؤكدة، بما في ذلك 185 حالة تماثل أصحابها للشفاء و 7 عمليات إجلاء وحالتا وفاة. وواصلت البعثة المتكاملة تقديم الدعم لعمليات تلقيح أفراد الأمم المتحدة والأفراد المؤهلين من المنظمات غير الحكومية الدولية ضد كوفيد-19، تمشيا مع برنامج الأمم المتحدة للتلقيح الطوعي ضده. وبدأت حملة التلقيح الثانية التي بدأتها الأمم المتحدة في 27 أيلول/سبتمبر، واستمرت حتى 8 تشرين الأول/أكتوبر. وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، كان 350 7 فردا من أفراد البعثة المتكاملة قد لُقحوا بالكامل من خلال هذا البرنامج. ومثَّل أفراد الوحدات النظاميون أعلى نسبة من أفراد البعثة الذين لُقحوا بالكامل (80 في المائة). وتواصل البعثة استخدام الاختبار السريع بالتفاعل البوليميري المتسلسل لأفراد الأمم المتحدة بغرض الإسراع بكشف الحالات وعزلها. وأدت زيادة فرص الحصول على الاختبارات واستمرار الالتزام بالتدابير الوقائية وعمليات التلقيح إلى انخفاض كبير في عدد حالات الإصابة بكوفيد-19 في البعثة.

78 - وواصلت البعثة المتكاملة تنفيذ خطة العمل لتحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وشمل ذلك تنقيح التخطيط للطوارئ وتحسينه، وزيادة التخطيط الأمني، واستخدام الاستخبارات والرصد والاستطلاع لرصد الوصول إلى الطرق، وتحسين التدابير الأمنية في المجمَّعات.

سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

79 - في الفترة بين 1 حزيران/يونيه و 31 آب/أغسطس، أُبلغ عن 10 ادعاءات بالاستغلال والانتهاك الجنسيين تورط فيها أفراد نظاميون، ثلاثة منها تعلقت بحادث زُعم أنه وقع في عام 2021، في حين أن البقية كانت قد ارتُكبت في سنوات سابقة. وأحيلَ من تم التعرف عليه حديثا من الضحايا إلى مقدمي الخدمات للحصول على المساعدة والدعم، رغم استمرار الحالة الأمنية ومحدودية الخدمات في إعاقة مساعدة الضحايا. وقد ساعد وجود موظف أقدم متفرغ لحقوق الضحايا، نشر في حزيران/يونيه 2021، على تحسين نوعية الدعم والمساعدة المقدميْن للضحايا وحسن توقيتهما.

80 - وفي 14 أيلول/سبتمبر، قررت الأمم المتحدة إعادة أفراد وحدة عسكرية من البعثة المتكاملة إلى الوطن بسبب ادعاءات خطيرة تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، أفيد بأنها وقعت في ألينداو في عامي 2020 و 2021، فضلا عن عدم اتخاذ البلد المساهم بقوات أي إجراء فيما يتعلق بالادعاءات الحالية والماضية. ونشرت السلطات المختصة فريقا وطنيا للتحقيق في 19 أيلول/سبتمبر بغرض التحقيق بالاشتراك مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأرسلت البعثة فريقا للاستجابة الفورية إلى الموقع لتقييم الحالة، وإعمال تدابير إدارة المخاطر، ولزيادة توعية المجتمعات المحلية بشأن طريقة الإبلاغ عن حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقامت البعثة بإحالة الضحايا إلى الشركاء العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية للحصول على المساعدة الطبية والنفسية - الاجتماعية والمساعدة الحمائية، تمشيا مع سياسة الأمم المتحدة بشأن دعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأعيد 410 جنديا في المجموع إلى وطنهم في 24 أيلول/سبتمبر 2021؛ وستدعم فرقة متبقية مكونة من 40 فردا إعادة المعدات المملوكة للوحدة إلى الوطن، المقرر إنجازها قبل نهاية السنة.

81 - وواصلت البعثة المتكاملة حملة للتوعية ضد الاستغلال والانتهاك الجنسيين، حيث قامت بإشراك النساء في المناطق الريفية ومجموعات الشباب والمشردون داخليا. وعملت البعثة أيضا على توسيع نطاق أنشطتها للتوعية بشأن آليات منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والإبلاغ عنهما، وهي الأنشطة التي نُفذت بالاشتراك مع الآليات المجتمعية للشكاوى ومع وحدتين عسكريتين منتشرتين في المناطق الوسطى والغربية.

الاعتبارات المتعلقة بالدعم

82 - واصلت البعثة المتكاملة تحسين ممارساتها البيئية والحد من بصمتها البيئية. واستمر إصلاح مطمر كولونغو للنفايات، وتلقت البعثة في 7 أيلول/سبتمبر ما عدده 15 محرقة لإدارة النفايات الصلبة بانتظام. ويجري تركيب محارق للنفايات الطبية الحيوية في بانغي، وبيراو وباوا. وبدأت البعثة أيضا تركيب نظام ضوئي في موقع PK11 التابع لها، بالإضافة إلى التركيب الجاري لنظام لتجميع الطاقة الشمسية في قاعدتين في بانغي. وبالإضافة إلى ذلك، تم حتى 1 تشرين الأول/أكتوبر استبدال 90 في المائة من المصابيح الأمنية بأخرى ذات صمامات ثنائية باعثة للضوء، وذلك في مباني البعثة في بانغي.

مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وتحقيق الأداء الأمثل

83 - زادت البعثة المتكاملة قدرتها في مجال الإنذار المبكر وتبادل المعلومات، رغم التحديات المتصلة بجائحة كوفيد-19. وأجرت البعثة أيضا مناقشات لمحاكاة الطوارئ في 11 مكتبا ميدانيا لتعزيز التأهب للأزمات وتحسين تدفق الاتصالات.

84 - ومنذ حزيران/يونيه، عقدت 15 عملية لتقييم الأداء في 12 وحدة من وحدات الشرطة المشكلة. وجاءت نتائج تقييم 11 وحدة مُرضية، بما يشمل الأمور المتعلقة بالولاية والقيادة والتحكم، وحماية المدنيين، والتدريب، والرعاية، والرفاه، والصحة. وجاءت نتيجة تقييم وحدة واحدة دون المستوى المُرضي، حيث وُقف على أوجه نقص في المعدات، وهو ما يعمل البلد المعني المساهم بأفراد شرطة على معالجته. وقامت شرطة البعثة المتكاملة باستعراض وتصحيح الثغرات الأمنية المحددة، وأعدت تدريبات لأفراد وحدات الشرطة المشكلة في مجالات الدفاع عن القواعد، والحرائق، وخطط الإجلاء.

85 - واستخدمت البعثة نظام التخطيط الشامل وتقييم الأداء لإجراء تقييم للأداء وتقييم لأثر البعثة خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر 2021. وحددت هذه العملية توصيات لتعزيز الأثر في المجالات الرئيسية، بما في ذلك دعم النهوض بالاتفاق السياسي، وتبادل المعلومات، والتنسيق، والتوجيه الاستراتيجي.

حادي عشر - الاعتبارات المالية

86 - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 298/75 المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2021، مبلغا قدره 036,6 1 مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022. وحتى 27 أيلول/سبتمبر 2021، بلغت الاشتراكات المقررّة غير المسدّدة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ما قدره 329,6 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسدَّدة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ 264,0 3 مليون دولار. وسُدّدت تكاليف أفراد القوات ووحدات الشرطة المشكلة، وكذلك تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2021، وفقا لجدول التسديد الفصلي.

ثاني عشر - ملاحظات

87 - لقد شكل اختتام الدورة الانتخابية التشريعية في آب/أغسطس معلما هاما للديمقراطية الهشة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأحيي المواطنين الذين مارسوا حقهم في الانتخاب، مما أسهم في تعزيز النظام الدستوري. وقد آن الأوان لحكومة أفريقيا الوسطى ومؤسساتها، ولا سيما مسؤولوها المنتخبون، لكي يضاعفوا جهودهم لتلبية توقعات من يخدمونه من السكان بوضع حد للنزاع المستمر، والتشريد، والتجاوزات التي تستهدف الأقليات الدينية والعرقية، والعنف الجنسي، وكذلك توقعاتهم بأن يشاركوا فعليا في عملية بناء السلام وفقا للوعد المتعهد به في منتدى بانغي لعام 2015. فليس هناك من حل عسكري بإمكانه أن يصون السلام. وفي أعقاب الاتفاق السياسي لعام 2019، دعا المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الحكومةَ إلى إعلان وقف إطلاق النار. وأكرر هذه الدعوة وأشجع الحكومة على مواصلة التزامها بالتوصل إلى حل سياسي للأزمة، مع مضاعفة الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

88 - وأرحب باعتماد خريطة الطريق التي وضـــعها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والتي تتيح سبيلا للمضي قدما، بدعم من المنطقة، في تنشيط عملية السلام، ولا سيما تنفيذ الاتفاق السياسي لعام 2019. وأدعو إلى اتباع نهج منسق من الشركاء الإقليميين لضمان مواءمة جميع الجهود بشكل كامل دعما للاتفاق السياسـي. وأحث الحكومة والجماعات المسلحة على اتخاذ إجراءات فورية وملموسة من أجل تنفيذه بفعالية، وذلك في المقام الأول من خلال إعلان وقف إطلاق النار، كما أحث جميع الجهات الفاعلة إلى وقف الأعمال العدائية دون إبطاء. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تواصل استخدام الاتفاق بوصفه إطارا لمعالجة النزاع في البلد.

89 - وأرحب بدعوة الرئيس مقاتلي ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير إلى وضع سلاحهم والانضمام من جديد إلى الآليات التنفيذية للاتفاق، التي تتيح مجالا للحوار الحقيقي، وخاصة على المستوى المحلي، وذلك لفائدة مجتمعات الأقليات والنساء والشباب. وأشجع الحكومة على مواصلة بذل الجهود ابتغاء تنفيذ خطة شاملة للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن تفضي إلى حل الجماعات المسلحة.

90 - وفي الوقت الذي يبعث فيه استمرار الأعمال التحضيرية لإجراء حوار جمهوري على التفاؤل، أكرر أن الحوار لا يمكن أن ينجح إلا عندما يكون شاملا حقا، وعندما تُسمَع المظالم ويتم التصرف بناء عليها، وعندما ينصت إلى جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما النساء والشباب، بمن فيهم أولئك الموجودون خارج بانغي. وآمل أن تنتهي الأعمال التحضيرية بسرعة حتى يتسنى إجراء حوار شامل حقا. وأدين أيضا استهداف أعضاء المعارضة السياسية، الأمر الذي يغذي انعدام الثقة.

91 - وأرحب بالجهود المبذولة للنهوض بالأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات المحلية في أيلول/سبتمبر 2022، والتي ستتيح، إذا كانت شاملة للجميع، فرصة قيِّمة للدفع بعملية السلام قدما، ولا سيما من خلال توسيع الحيز السياسي ونطاق اللامركزية، مع التصدي أيضا للحواجز التي تعترض مشاركة المرأة. وتمثل خطة السلطات الوطنية الرامية إلى تحديث قائمة تسجيل الناخبين تطورا إيجابيا، من شأنه أن يمكن المشردين داخليا والعائدين وغيرهم من المواطنين المؤهلين حديثا من المشاركة. ولا يزال من الأمور الحاسمة تهيئة البيئة الأمنية والسياسية المؤدية إلى عودة اللاجئين الآمنة والكريمة والمستدامة. وسيكون من المهم أيضا أن تحشد الحكومة الموارد الكافية ليس فقط لإجراء هذه الانتخابات، ولكن أيضا للإدارات المحلية الجديدة التي ستُنشأ نتيجة لها. وأشجع الشركاء على تقديم الدعم المالي والتقني اللازم، بالتنسيق مع المساعدة الانتخابية التي تقدمها البعثة المتكاملة.

92 - وأثني على اعتماد برنامج الحكومة، الذي ينص على الالتزام بالعمل من أجل مجتمع شامل للجميع واقتصاد أكثر انفتاحا، بمشاركة مجدية من النساء ومن الشباب. ويتطلب ترجمة هذا الالتزام إلى واقع تهيئة بيئة اقتصادية مواتية، مع تحسين الإدارة المالية. وإنني أرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين الإدارة المالية بالتنسيق مع الشركاء الدوليين، وأدعو الحكومة إلى إحراز مزيد من التقدم في تحصيل الإيرادات، ومراقبة النفقات، والتصدي للفساد.

93 - وأدعو الحكومة إلى مواصلة إعطاء الأولوية لعملية إصلاح قطاع الأمن التي تركز على تعزيز الحوكمة والرقابة الديمقراطية على المؤسسات الأمنية. ومن شأن ذلك أن يسمح بالزيادة التدريجية لقوات الأمن الوطنية المؤهلة مهنيا والمسؤولة والخاضعة للمساءلة والتي تكون قادرة على توفير الحماية الفعالة للمدنيين ودعم الدولة في تعزيز سلطتها. وأشجع السلطات الوطنية على تعزيز تنسيق المساعدة الدولية الداعمة لعملية إصلاح قطاع الأمن من أجل تحسين الاتساق والتكامل بين الجهود والموارد.

94 - وما زلت أشعر بقلق بالغ من استمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي ترتكبه جميع أطراف النزاع. وأستنكر وصم واستهداف جماعات إثنية ودينية بعينها، للاشتباه في تواطئها المزعوم مع الجماعات المسلحة. وإنني أدعو جميع أطراف النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى التقيد بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي حقوق الإنسان. وأرحب بقرار الحكومة إنشاء منتدى لتبادل المعلومات للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، وأدعو إلى تزويد هذا الكيان بالدعم السياسي اللازم. وأكرر أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق السلطات الوطنية وأدعوها إلى التنسيق الفعال لجميع الجهات الأمنية الفاعلة في البلد لضمان احترام حقوق الإنسان لجميع المقيمين. وأرحب بقرار الحكومة إنشاء لجنة تحقيق خاصة معنية بانتهاكات حقوق الإنسان، وآمل أن تساعد النتائج التي تتوصل إليها في إنهاء الإفلات من العقاب، ومحاسبة الجناة، والإسهام في إحلال السلام والاستقرار.

95 - ويساورني القلق بوجه خاص إزاء ازدياد الحوادث التي تنطوي على ذخائر متفجرة. فخسائرها من حيث الإصابات في صفوف المدنيين وتعطيل الأنشطة الإنسانية وأنشطة حفظ السلام أمر غير مقبول. وأدعو جميع الأطراف إلى التعاون مع الأمم المتحدة لتحديد مواقع هذه الأجهزة وتحييدها.

96 - ويطالب سكان جمهورية أفريقيا الوسطى بالعدالة وبوضع حد للإفلات من العقاب. ولذلك، من المهم مواصلة بناء نظم محايدة ومستقلة لإنفاذ القانون والعدالة ومعالجة قضايا السجن المزمنة، بدعم منسق من الشركاء. ومما يبعث على التفاؤل بشكل خاص التقدم الذي أحرزته المحكمة الجنائية الخاصة وأشدد على أهمية استمرار الدعم الدولي. وأثني على تمثيل المرأة (45 في المائة) في لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة وعلى تعيين امرأة رئيسة للجنة، وأدعو اللجنة إلى الإسراع في بدء عملها.

97 - ولا يزال شعب جمهورية أفريقيا الوسطى يعتمد على المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة، ولا سيما أضعف فئاته، أي الأطفال والنساء والمسنون ومجتمعات الأقليات. وستواصل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني الوصول تلبية الاحتياجات الماسة للسكان، رغم تنامي خطورة بيئة التشغيل. وأدعو جميع المانحين إلى المساهمة بسخاء في التمويل الكامل لخطة الاستجابة الإنسانية.

98 - وما زلت أشعر بالقلق إزاء المستوى غير المقبول من الحوادث العدائية التي تشمل قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن الذين يستهدفون البعثة المتكاملة، وإزاء استمرار حملات التضليل الإعلامي. وهذه الأعمال تعرقل تنفيذ الولاية وتعرض حياة حفظة السلام للخطر وتتعارض مع التزامات الرئيس تواديرا والحكومة، بما في ذلك في إطار اتفاق مركز القوات المبرم مع البعثة المتكاملة. وأحث الرئيس على مواصلة اتخاذ خطوات ملموسة لإنهاء الأعمال التي تشكل مخاطر جسيمة على سلامة وأمن حفظة السلام، وعلى تهيئة بيئة مواتية لتمكين البعثة المتكاملة من تنفيذ ولايتها.

99 - إن قراري بإعادة وحدة عسكرية إلى الوطن في أيلول/سبتمبر 2021 هو تعبير عن سياستي المتمثلة في عدم التسامح مطلقا، ويهدف إلى التعبير عن الجدية التي تأخذ بها الأمم المتحدة جميع الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويؤسفني بشدة الضرر الذي يلحق بالضحايا، وأكرر التزام الأمم المتحدة بالعمل مع الشركاء لضمان حصول كل ضحية على المساعدة. وعلاوة على ذلك، ستواصل الأمم المتحدة ضمان إجراء تحقيق شامل في كل ادعاء، وأدعو الدول الأعضاء إلى العمل معا لتحقيق هذه الغاية. وأحث كذلك جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على اتخاذ تدابير فعالة لمنع هذه الانتهاكات ومكافحتها. وأكرر التزامي بالقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأؤكد مجددا تعليماتي لجميع موظفي الأمم المتحدة وأولئك الذين يعملون تحت راية الأمم المتحدة بأن يحذوا حذوي.

100 – ولا يزال وجود البعثة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتقوية أمن البعثة وحماية المدنيين والأدوار السياسية المستقلة أمرا أساسيا بصفة خاصة. ولذلك أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة المتكاملة لفترة سنة واحدة، حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بقوامها من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المأذون به حاليا، والمعزز بموجب قرار مجلس الأمن 2566 (2021)، مع الإبقاء على ولاية البعثة وأولوياتها، لتحقيق أغراض منها تقديم المساعدة الانتخابية.

101 – وأرحب بالتعهدات التي قطعتها البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة على نفسها، وأناشدها التعجيل بنشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المطلوبين، وذلك لدعم عمليات البعثة المتكاملة وتنفيذ ولايتها.

102 – وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، على قيادته الحازمة وعلى تفانيه. وأعرب عن امتناني لتفاني موظفي الأمم المتحدة المدنيين وأفرادها النظاميين في أداء ولاية البعثة، والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة والبلدان المانحة. وأشيد أيضا بالمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف وغير الحكومية وجميع الشركاء الآخرين لما يقدمونه من مساهمات قيّمة.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة حتى 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
البلد	الخبراء الموفدون في مهمات	من ضباط الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات
الأرجنتين	0	2	0	2		
بنغلاديش	10	34	1 297	1 341		
بنن	4	2	0	6		32
بوتان	2	3	0	5		
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	1	2	0	3		
البرازيل	3	7	0	10		
بوركينا فاسو	0	7	0	7		42
بوروندي	8	11	741	760		
كمبوديا	4	6	204	214		
الكاميرون	3	5	800	808	320	15
كولومبيا	2	0	0	2		
الكونغو	4	8	0	12	180	1
كوت ديفوار	0	1	0	1		55
تشيكيا	3	0	0	3		
جيبوتي	0	0	0	0		9
مصر	8	24	990	1022	139	26
فرنسا	0	8	0	8		4
غابون	0	3	44	47		
غامبيا	4	6	0	10		12
غانا	4	9	0	13		
غواتيمالا	2	2	0	4		
غينيا	0	0	0	0		14
إندونيسيا	2	8	220	230	140	4
الأردن	3	7	0	10		44
كينيا	8	7	0	15		
مالي	0	0	0	0		21
موريتانيا	8	10	446	464	279	
المكسيك	1	1	0	2		

البلد	العنصر العسكري: الخبراء الموفدون في مهمات	من ضباط الأركان	الجنود	المجموع	عنصر الشرطة: وحدات الشرطة المشكلة	أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات
جمهورية مولدوفا	3	1	0	4		
المغرب	2	18	747	767		
نيبال	5	14	733	752		
النيجر	1	4	0	5		36
نيجيريا	0	5	0	5		3
باكستان	9	31	1 274	1 314		
باراغواي	2	2	0	4		
بيرو	7	6	204	217		
الفلبين	2	0	0	2		
البرتغال	0	9	180	189		9
رومانيا	0	0	0	0		8
الاتحاد الروسي	1	7	0	8		
رواندا	8	22	1 660	1 690	460	33
السنغال	0	9	0	9	279	26
صربيا	2	3	71	76		
سيراليون	4	1	0	5		
إسبانيا	0	0	0	0		4
سري لانكا	0	3	110	113		
السويد	0	0	0	0		2
توغو	4	6	0	10		22
تونس	2	2	130	134		44
جمهورية تنزانيا المتحدة	0	8	448	456		
الولايات المتحدة الأمريكية	0	8	0	8		
أوروغواي	0	3	0	3		
فييت نام	1	6	0	7		
زامبيا	9	13	910	932		
زمبابوي	1	1	0	2		
المجموع	**147**	**355**	**11 209**	**11 711**	**1 797**	**466**

المرفق الثاني

خريطة

